

## نموذج معلومات العميل عقد استثناء (عقد العمل)

لقد تم إنشاء هذا النموذج من أجل تقديم معلومات العملاء حول عقد استثناء (عقد العمل) لدى البنوك الإسلامية في نطاق بيان<sup>1</sup> هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

### 1) نوع العقد: عقد استثناء (عقد عمل)

### 2) الميزات الأساسية للعقد:

عقد العمل / الاستثناء هو اتفاق لتصنيع عمل أو أثر معين بجودة محددة مسبقاً من المادة نفسها مقابل رسوم معينة. بعبارة أخرى، هو بيع سلعة غير قياسية غير موجودة بالفعل وسيتم إنتاجها في المستقبل.

وفي عقد عمل / الاستثناء؛ يجب أن تكون الشركة المصنعة وصاحب العمل والنوع والملكية والكمية والميزات المرغوبة والسعر والاستحقاق وشروط التسليم للسلع المتعاقد عليها مؤكدة، وكما يجب أن تمثل البضائع لمبادئ المشاركة المصرفية وأن يكون إعلان النوايا للأطراف (الإيجاب-والقبول) حاضرًا. مع ذلك فلا يمكن أن تكون الممتلكات القائمة والمنتجة موضوع عقد عمل في هذه الاتفاقية.

### 3) مطابقة المنتج أو الخدمة مع المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد:

فإن عقد العمل هو من اتفاقيات البيع والشراء. وتستند شرعيته إلى المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، فإن المعاملات التي تجريها البنوك المشاركة (المصارف الإسلامية) مطابقة مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.

### 4) موقع العميل في إطار العقد / الاستثناء:

يعتبر البنك التشاركي هو المقاول ضد العميل والعميل هو صاحب العمل أثناء إبرام عقد العمل. وأما في عقد العمل من الباطن؛ يعتبر البنك التشاركي هو صاحب العمل ضد المنتج، والمنتج هو المقاول من الباطن.

### 5) كيفية العملية والتشغيل في عقد العمل / الاستثناء:

يقدم العميل طلب تمويل لشراء منتج غير مكتمل إلى البنك التشاركي. ويخصص بنك حدًا معينًا للعميل. وبعد أن تمت الموافقة على طلب التمويل، يرسل البنك التشاركي طلبًا مباشرة مع الشركة المصنعة أو يعين العميل كوكيل، ويرم عقد البضائع. وبعد ذلك يقوم البنك التشاركي بالدفع للمنتج. وفي هذا السياق، إنه يدين العميل من خلال إجراء المبيعات بالأرباح والاستحقاق المحدد في البداية. بعد أن تم استلام البضاعة، يقدم العميل المستند الخاضع لعملية الشراء والبيع إلى البنك التشاركي.

### 6) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب هذه الاتفاقية:

يقبل ويوافق ويعلن العميل عن الوفاء بمدفوعات التمويل في إطار خطة الدفع التي تم إنشاؤها خصيصًا لعقد العمل / الاستثناء في بداية الأمر.

ويعتبر البنك التشاركي (المصرف الإسلامي) مسؤولاً عن إنتاج البضائع ودفع الثمن للمنتج بعد تنفيذ المعاملات حسب الأصول المقررة، وأما العميل هو يعتبر مسؤولاً عن تسليم البضائع بالوكالة إلى البنك التشاركي (المصرف الإسلامي). نظرًا لأن عقد العمل / الاستثناء ملزم للطرفين في هذه الاتفاقية، فلا يمكن لمن يبرم العقد من جانب واحد فسخ العقد.

<sup>1</sup> هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

وإذا قام المقاول (البنك الإسلامي) بإنتاج البضائع المعنية وفقاً للشروط المحددة في العقد، فلا يمكن لصاحب العمل (العميل) التنازل عن العقد. خلاف ذلك، يستحق صاحب العمل (العميل) رفض العقد نهائياً أو قبوله كما هو. ومع ذلك، يمكن للأطراف أيضاً اختيار اللجوء إلى طريقة التخفيض في سعر البضائع من خلال اتفاق ودي بينهم.

#### **7) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب التوكيل الرسمي:**

يجوز للبنك التشاركي (المصرف الإسلامي) تعيين العميل أو شخص ثالث كوكيل لتنفيذ المعاملات المتعلقة بإنتاج السلع الخاضعة لعقد العمل / الاستثناء نيابة عن البنك التشاركي.

وفي المعاملات القائمة على التوكيل الرسمي؛ يجب عدم تسليم البضائع إلى العميل قبل أن يقوم المصرف الإسلامي بتعيين العميل كوكيل. من الضروري ألا يتم سداد المدفوعات (مثل الدفعة المقدمة، والسلفة، والشيك والسند المحرر إلخ) إلى الشركة المصنعة من قبل العميل، وكام لا ينبغي أن تصدر الشركة المصنعة المستند (الفاتورة، أو بوليصة الشحن، أو الرسالية، أو العقد، أو سند الملكية وما إلى ذلك) بموجب الشراء والبيع لصالح العميل.

#### **8) تسليم المستندات الخاضعة للتداول إلى بنك المشاركة:**

يوافق ويتعهد العميل بتسليم نسخة من المستندات المتعلقة بشراء وبيع البضائع الخاضعة لعقد العمل / الاستثناء والمستندات الأخرى التي قد يطلبها البنك الإسلامي إلى البنك التشاركي خلال الفترة المحددة المنصوصة في الاتفاقية.

#### **9) طريقة البنك في تحصيل الديون في حالة التأخر في السداد:**

في حالة عدم سداد الديون في المواعيد المحددة، يمكن إرفاق بند خاص إلى اتفاقية الاستثنائية (عقد العمل) والذي ينص على أن البنك التشاركي (المصرف الإسلامي) له الحق في مطالبة بمبلغ معين من العميل كغرامة تأخير. ومع ذلك، لا يمكن للبنك التشاركي الاستفادة من جزء من هذا المبلغ والذي حصل عليه كعقوبة تأخير من العميل فوق معدل التضخم والتكاليف التي تكبدها لتحصيل مستحقاته. ويتم تصنيف هذه المبالغ المحصلة وفقاً للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وتماشيا مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.